«الوطني للإعلام»: إطار شامل لتعزيـ

فوضـى «التواصـ

تشهير وإضرار بالوطـ

15 مسؤولون وقانونيون:

«العبث والفوضى على وسائل التواصل الاجتماعي يأكلان من منجزات تعبت آلاف فرق العمل من أجل بنائها. سمعة دولة الإمارات ليست مشاعاً لكل من يريد زيادة عدد المتابعين».. بهذه الكلمات وصف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، واقع وسائل التواصل الاجتماعي في مجموعة من الرسائل وجهها سموه مؤخراً للمواطنين والمواطنات، مع بداية موسم جديد للعمل والإنجاز في الإمارات، حيث تشهد ساحات التواصل الاجتماعي فوضى كبيرة بهدف العبث بكل شيء دون قيود أو ضوابط، مروجة لحملات من التشهير والتشكيك بالشخصيات العامة، وتمتطي الحرية لتشويه منجزات الماضي والحاضر؛ لترسم مستقبلاً مليئاً بالإحباط لشباب تعدهم الأمم لبناء مستقبلها. ولذلك، وجه مجلس الوزراء مؤخراً المجلس الوطني للإعلام بضبط وسائل التواصل الاجتماعي ووضع معايير عالية للدفاع عن الوطن في وسائل التواصل.

■ حسين الحمادي

■ ضرار بالهول

■ راشد الحفيتي

■ محمد مخلوف

■ أيهم المغربي

وفـي هذا الإطـار، أكد المجلس الوطنـي للإعلام أن العمـل جارٍ على إنجاز التصور النهائي للإطار الشـامل لوسائل التواصل الاجتماعي، بما يتواءم مع توجيهات القيادة الرشيدة، ويعزز حرية الرأي المسؤولة.

كما حدد وزراء وأكاديميون وقانونيون ومؤثرون 15 معياراً وضابطاً لتطويق العبث والفوضى في استخدام وسـائل التواصـل الاجتماعي، مـن أبرزهـا التغريد مـن أجل الوطـن ضمن إطار من المسـؤولية تخضع للقوانين، ووضع تشـريعات تنظم المحتوى الرقمي، وكذلك فرض عقوبات على الأشـخاص المسيئين من خـلال التعديـل على قانـون مكافحة جرائـم تقنية المعلومـات، والتركيز على التوعيـة والتثقيف لأفراد المجتمـع ووضع إطار عمـل لضبط المحتـوى، إلى جانب ترسـيخ المسـؤولية المجتمعية لتعزيز الحس الوطني باعتباره العنصر الرئيس ضد الفوضى.

تحصين الطلبة

بدايـة أكد معالي حسـين الحمـادي، وزيـر التربية والتعليـم، أن الوزارة أولت اهتمامـاً خاصاً بتحصين وعـي الطلبـة ضـد المحتويـات الإعلاميـة الهدامة والسـلبية وإكسـابهم مهارات التحليـل الناقد وذلك في ضوء ما يشـهده العالـم من تنامي ظاهرة العبث عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبث الرسائل السلبية والمغرضة والتي من شأنها أن تنال من رصيد إنجازات البشرية جمعاء وزعزعة استقرار المجتمعات الآمنة.

وبيـن أن الـوزارة عملـت ومـن خـلال العديـد من المحـاور على تمكيـن الطلبة مـن التعاطي مع المحتويات والرسـائل التي تحفل بها مواقع التواصل الاجتماعـي بحرفيـة عالية من خلال عـدة مبادرات أهمها مؤتمر التربية الإعلامية السـنوي الذي تنظمه الوزارة بالتعاون مع العديد من المؤسسـات الإعلامية الوطنية وخبراء في مواقع التواصل الاجتماعي لتأهيل الطلبة للتعامـل مع الرسـائل والمحتويات المتنوعة التي تقدمها تلك المواقع بشـكل علمي مدروس ينأى بهم عن مـا قد تحمله من مضامين سـلبية تنال من وعيهم واستقرار مجتمعهم.

وقـال الحمادي: تتعـاون الوزارة مـع العديد من المؤسسـات الوطنيـة لزيـادة وعي الطلبـة بمفهوم الاسـتخدام الآمن للإنترنت من بينهـا برنامج خليفة لتمكيـن الطلاب «أقدر»، والذي أسـهم وبفعالية من خلال العديد مـن المبادرات التي أطلقها في تكريس ممارسات إيجابية وبناءة لدى الطلبة عند تعاملهم مع الفضاء الإلكتروني الواسع.

المواطنة الرقمية

وأوضح الحمادي أن وزارة التربية والتعليم تكرس في أذهان الطلبة ممارسات إيجابية لتمكينهم من مواجهـة سـيل المعلومات المتدفق عبر وسـائل التواصـل الاجتماعي وتميز الغث والسـمين منها مـن خلال تحقيق مفهوم المواطنـة الرقمية لدى الطلبـة بحيث يعكسـون خلال ولوجهـم لمواقع التواصل الاجتماعي أصالة مجتمعهم وعمق القيم التي يتحلى بها.

بـدوره أكد منصور المنصـوري مدير عام المجلس التنفيذية التي تسـاهم في تعزيـز الوعي العام حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بالشكل الذي لا يتعارض مع القوانين والأنظمة.

نقلة نوعية

وقال ضرار بالهول الفلاسي، المدير التنفيذي لمؤسسة وطني الإمارات، وأحد المؤثرين على مواقع التواصل الاجتماعي، إن مما لا شـك فيه أن وسـائل التواصل علـى اختلافهـا، أو ما يمكن أن يطلـق عليه البعض أحياناً الإعلام البديل، شـكلت نقلة نوعية كبيرة في مجال التواصل بين الناس، وتبادل المعلومات، لدرجة باتت تسيطر فيها حسب الكثير من الخبراء على أكثر من سبعين في المئة من السوق الإعلامية والاتصالية عالميـاً، لاسـيما أن لكل وسـيلة من هذه الوسـائل خصائصهـا ومميزاتهـا بـل وتفردها أحيانـاً في نقل المحتوى الذي يراد بثه، عبر الفضاء الإعلامي الواسع، ورغم تميزها إلا أن هذه الوسـائل تتفق جميعها في صفة واحدة، وهـي قدرتها اللامحدودة على تحقيق التواصل بين البشـر بسـهولة ويسـر غير مسبوقين، ومـن دون أي قيـود، ناهيـك عن أن انتشـارها عبر العالم وسـهولة اسـتعمالها، وقدرتهـا المذهلة على نقـل محتـوى أي رسـالة إعلامية سـواء بالصوت أو الصورة، وسرعتها في نقل المعلومة إلى أي مكان في العالم، بسبب التطور الكبير في الإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات، جعل من وسـائل التواصـل الاجتماعي فـي بعض الأحيان منافسـاً فعلياً للعديد من منصات الإعلام في العالم.

مخاطر

وأضاف الفلاسـي: يرى بعـض المختصين أن مفهوم وسـائل التواصـل الاجتماعي، هو جـزء من مفهوم أشمل وهو مفهوم الإعلام الاجتماعي، كما أن وسائل التواصـل مثلت تطـوراً إيجابياً كبيراً، وسـاهمت في نشـر الوعي والثقافة، وشـكلت ما يشبه المنتديات والمحافل الثقافية، بالإضافة إلى كونها وسـائل ترفيهية أيضاً، حيث يتم من خلالها نشر الكثير من الفيديوهات والأغاني والموسـيقى، إضافة إلـى أنها باتت منصات إعلانية تجارية، ونوافـذ للترويج الإعلاني، وغيـره مـن الأنشـطة، زد على ذلـك أن هذه المواقع شـكلت منبـراً من لا منبر لـه، إلا أن أحـداً لا يمكنـه أن ينكـر أن بعـض الاسـتخدامات الخاطئـة لهذه الوسـائل، شكلت مخاطر جمة، على المجتمع، لتصبح بسـبب سـوء اسـتعمال البعـض لهـا سـلاحاً ذا حدين، إذ أتاحت التطورات السريعة فـي وسـائل التواصـل الاجتماعي والروابط التي توفرها الشبكة العنكبوتية، ظهور مشـكلات اجتماعية مختلفة سـواء على صعيد الفـرد أو المجتمـع، نتيجة الاسـتخدام الخاطـئ لهـذه المواقـع، فبالنسـبة للأفـراد نلاحظ أن اسـتبدال العديد من الأشـخاص التفاعـل الاجتماعـي المُباشر بالتواصل من خلال الإنترنت، يدفـع بهؤلاء إلـى العزلـة الاجتماعيّة، ويبعدهم عن التفاعل المباشـر والاحتكاك مع المجتمع.

وأوضـح أنه نظراً للأخطار التـي قد تحملها بعض التجاوزات التي يقوم بها بعض مسـتخدمي الإنترنت عامة ومواقع التواصل الاجتماعي خاصة، تبدو الحاجة ملحة لوجود مراقبـة فعلية لمحتوى مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث يمنع المتجاوزون من نشر محتوى غير مناسـب، وتوجيه هـذه المنافذ الإعلامية الهامة إلى ما يفيد المستخدمين لهذه المواقع ونشر الوعي والثقافة في صفوف المتلقين.

وتابـع: حرصت الإمـارات على الاهتمـام بقضية الشـبكة العنكبوتيـة ومواقع التواصـل، بهدف منع حرفها عـن أهدافهـا، ووضعت القوانيـن لمكافحة المخالفـات أو الجرائـم الإلكترونيـة عبـر الشـبكة العنكبوتية بشـكل عام أو مواقع التواصل الاجتماعي خاصة. وقـال إن مواقع التواصل الاجتماعي، تشـبه الآن الـدواء، حيث إن اسـتعمالها من دون ضابط أو رقيب، قد يحولها إلى السم.

خلط المفاهيم

ويعتقد الدكتور حسـن مصطفى عميد كلية الاتصال الجماهيـري فـي جامعـة الفلاح أن فوضى وسـائل التواصل الاجتماعي انتشـرت بسـبب خلط كثير من المفاهيـم التـي يجـب تصحيحها، ذلـك أن مواقع التواصل الاجتماعي جعلـت الجميع إعلاميين وهذا خلط خاطئ في مفهوم الإعلامي، فليس كل ناشر على مواقع التواصل إعلامياً، فالإعلامي هو المتخصص في المجال سـواء بالدراسة الأكاديمية أو الـدورات التأهيلية

2012

شـجعت حكومة الإمارات على التفاعل مـع كل مظاهـر التطـور التكنولوجي حرصاً منها على أهمية وسائل التواصل الاجتماعي في التحولات المسـتقبلية، لكنهـا لـم تتوانَ فـي التصـدي بحزم لكل مظاهـر الانفلات التي تهدد الأمن الوطني من خلال سـن مرسوم بقانون اتحـادي رقم 5 لسـنة 2012 وتعديلاته فـي شـأن مكافحـة جرائـم تقنيـة المعلومات تضمـن عقوبات تطال من ينشـئ أو يدير موقعاً إلكترونياً أو ينشر معلومـات بهـدف الترويـج لأفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الطائفية أو الإضرار بالوحـدة الوطنيـة والإخـلال بالآداب العامـة، وأفـرد عقوبـات صارمة بحق من يقوم بنشـر معلومـات أو أخبار أو إشاعات على موقع إلكتروني أو وسيلة تقنية معلومات أو أي شبكة معلوماتية بقصد السخرية والإضرار بمكانة الدولة ومؤسساتها.

10

يعاقـب بالسـجن مدة لا تقـل عن 10 سـنوات ولا تزيد على 25 سنة وغرامة لا تقل عـن مليوني درهم ولا تتجاوز 4 ملايين درهم كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشـرف أو نشـر معلومات على الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومـات وذلـك لجماعـة إرهابية أو مجموعـة أو جمعية أو منظمة أو هيئة غيـر مشـروعة بقصد تسـهيل الاتصال بقياداتهـا أو أعضائهـا أو لاسـتقطاب عضوية لهـا أو ترويج أو تحبيذ أفكارها أو تمويل أنشـطتها أو توفير المساعدة الفعليـة لهـا، أو بقصد نشـر أسـاليب تصنيع الأجهزة الحارقة والمتفجرات أو أي أدوات أخرى تسـتخدم في الأعمال الإرهابية.

غرامة

نص القانون على فرض عقوبة السـجن المؤقت والغرامة التي لا تتجاوز مليون درهـم لكل مـن أنشـأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشـرف عليه أو اسـتخدم معلومات على الشـبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات بقصد التحريض علـى أفعال أو نشـر أو بث معلومات أو أخبـار أو رسـوم كرتونية أو أي صور أخرى من شـأنها تعريـض أمن الدولة ومصالحهـا العليا للخطر أو المسـاس بالنظـام العام أو الاعتداء على مأموري الضبـط القضائـي أو أي من المكلفين بتنفيذ أحكام القانون.

500

يعاقـب بالسـجن المؤقـت وغرامـة لا تقـل عـن 500 ألـف درهـم ولا تجاوز مليون درهم كل من أنشـأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو أشرف عليه أو نشر معلومات على شـبكة معلوماتية أو إحدى وسائل تقنيـة المعلومـات للترويـج أو التحبيذ لأي برامج أو أفكار من شأنها إثارة الفتنة أو الكراهيـة أو العنصريـة أو الطائفيـة أو الإضـرار بالوحدة الوطنية أو السـلم الاجتماعـي أو الإخـلال بالنظام العام أو الآداب العامة.

كما يعاقـب بالحبس والغرامـة التي لا تقل عن 250 ألف درهم أو إحدى العقوبتين كل من سـب الغير أو أسند إليه واقعة من شأنها أن تجعلـه محلاً للعقاب أو الازدراء من قلب الآخرين وذلك باستخدام شبكة معلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات.

20.8 مليون حساب نشط في الإمارات

■ دبي - البيان

أظهـر تقرير «حالـة التواصل الاجتماعـي 2019» أن عدد الحسـابات النشـطة علـى مواقـع التواصـل الاجتماعي «فيسـبوك، إنستغرام، تويتر، سـناب شات، ولينكدإن» في الإمارات بلغ نحو 20,8 مليون حساب.

وأكـد التقرير أن حسـابات مواقع التواصـل الاجتماعي النشطة في الإمارات توزعت بواقع 8,8 ملايين حساب على «فيسبوك»، وأربعة ملايين حساب نشط على «لينكد إن»، و3,7 ملايين لـ «إنستغرام»، و2,3 مستخدم لـ«تويتر»، ونحو مليوني حساب نشط على موقع «سناب شات».

فيسبوك

واحتفـظ موقع التواصل الاجتماعي «فيسـبوك» بالصدارة رغم تباطؤ نمو عدد مسـتخدمي الموقع في الدولة ليزيدوا بنسـبة 3,5٪ خلال عام. وبين التقريـر أن موقعي «تويتر» و«لينكد إن» كانا الأعلى نمواً في إجمالي عدد الحسـابات النشـطة بعـد أن سـجلا نمواً بلغـت نسـبته 15٪ و14٪ بالترتيب، فيما زادت الحسابات النشطة على موقع التواصل «إنستغرام» بواقع 12٪ في غضون عام.

واسـتحوذ «فيسـبوك» على نحو 42,2٪ من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسة بالإمارات، حيث بين التقرير أن مستخدمي الموقع يتوزعون بواقع 6,5 ملايين حساب للذكور، و2,3 مليون للإناث. وأوضح التقرير أن 7,8 ملايين مسـتخدم على الـ«فيسـبوك» في الإمارات اختاروا اللغة الإنجليزية لاسـتخدام حساباتهم على الموقع الأشهر عالمياً، مقابل 2,3 مليون اختاروا العربية.

تويتر

وارتفعـت حصـة «تويتر» إلى 11٪ من إجمالي حسـابات التواصـل النشـطة في الإمارات خلال العـام 2019، مقابل حصـة لا تزيد على 10,3٪ في تقريـر 2018، وبلغ إجمالي الحسـابات النشـطة علـى الموقع في الدولـة 2,3 مليون حسـاب، توزعوا بواقع 1,56 مليون حسـاب للذكور، ونحو 736 ألف حساب للإناث.

إنستغرام

واسـتحوذ موقع «إنسـتغرام» على نحـو 17,7٪ من الحسـابات النشـطة على مواقع التواصل الاجتماعي الرئيسة في الإمارات، حيث بين التقرير أن مستخدمي هـذا الموقع فـي الدولة يتوزعون بواقـع 2,3 مليون حساب للذكور، و1,4 مليون للإناث.

لينكد إن

وأوضـح التقريـر أن موقـع التواصل المهنـي «لينكد إن» اسـتحوذ على 19,2٪ من قاعدة حسـابات مواقع التواصل النشطة في الدولة، منها 2,84 حساب للذكور، و1,16 مليون حساب نشط للإناث.

سناب شات

وبلغـت حصة «سـناب شـات» نحو 9,5٪ من الحسـابات النشـطة على مواقـع التواصـل الاجتماعي الرئيسـة في الإمارات، يتوزعون بواقع 881 ألف مستخدم للذكور، ونحو 1,14 مليون حساب للإناث.

ملف البيان

■ أعد الملف: وائل نعيم ونورا الأمير وسعيد الوشاحي

ـز الوعي في مراحله النهائية

ـل الاجتماعي»

ـن تحت عباءة الحرية

معياراً للاستخدام الآمن للإنترنت وتطويق العبث

اللازمة لذلك، مؤكداً وجوب تحرير المصطلحات حتى لا يكون الباب مفتوحاً أمام الجميع، لافتاً إلى أن الذين يتناقلون المعلومات دون تمحيص أو تحقق من صحة الخبر وموثوقيته من مصادره الأصلية، يمكن أن يتسببوا في كثير من المشكلات على كل المستويات بسبب هذه المعلومات المغلوطة، وخطورة الأمر متعلقة بسعة الانتشار على المستوى العالمي، والكل يعاني من ذلك.

ولفت إلى مسألة الخلط بين (مفهوم الحرية وبين استغلال تلك المواقع لأغراض غير سوية)، فمعروف أن الحرية المطلقة تساوي فوضى مطلقة، فتجد الكثير يسرف في الطرح بما يهدم به أركان المجتمعات والدول مستغلاً جهل العامة بضرورة التدقيق.

رخصة إعلامية

ودعا الدكتور حسن مصطفى إلى وضع ضوابط قانونية تحد من الممارسات السلبية على مواقع التواصل وهو من باب التنظيم وليس كبت الحريات كما يظن البعض، كما أوصى بتفعيل «رخصة إعلامية» لمن يأنس في نفسه الكفاءة الإعلامية بعد أن يجتاز الشروط اللازمة للممارسة الإعلامية عبر مواقع التواصل لينال لقب «إعلامي» ويكون بالتالي مسؤولاً عما يقوم بتقديمه للناس، عندها ومع زيادة جرعات الوعي المعرفي بالوسائل الإعلامية المختلفة، سيتوقف الناس عن متابعة كل من لا يحمل هذه الرخصة، ويتم تجاهله فيحدث انزواء تلقائي، كما يجب مراجعة التعليقات والردود بصورة فورية ودورية، وتكثيف الجرعات المعرفية بنشر آليات التحقق من المعلومات والأخبار من المصادر الأصلية، وهي متوفرة وبصورة مجانية في كثير من المواقع المختلفة، فاليوم من السهولة بمكان التحقق من صحة الصور أو الفيديوهات وما إذا كانت مفبركة أو قديمة، ولكن الغائب هو معرفة الناس بذلك، لذا يجب الاهتمام بهذا الجانب التوعوي.

نموذج

وقال المستشار زايد الشامسي رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين إن دولة الإمارات من أوائل الدول العربية التي انفتحت على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث مثلت نموذجاً للمجتمع المنفتح على الثقافات والحضارات الأخرى والمتفاعل مع التطبيقات ونتائج ثورة الاتصالات والمعلومات.

مسؤولية

وأوضح الشامسي أن التغريد من أجل الوطن يجب أن يكون ضمن إطار من المسؤولية تخضع لقوانين ووضع تشريعات تنظم المحتوى الرقمي، كما أن الخطاب الإعلامي يجب أن يكون قائماً على السلام والتسامح والموضوعية في المناقشة والرد على الأقلام التي تحاول الإساءة للدولة ورموزها، بما ينسجم مع البند الثاني من رسالة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم التي وجهها سموه أخيراً مع بداية موسم جديد للعمل والإنجاز في الإمارات. وأضاف: إن ضبط المحتوى الرقمي يجب أن يكون من خلال التركيز والعمل على تشريع ينظم عمله، وفرض عقوبات للأشخاص الذين يتجاوزون تلك الاعتبارات من خلال التعديل على قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، هذا بجانب التركيز على الجانب التوعوي والتثقيفي لجميع أفراد المجتمع، والعمل على تدريب الجمهور بآلية استخدام تلك الوسائل والمعايير التي يجب الالتزام بها والمسؤولية المجتمعية والتي ترتكز على تعزيز الحس الوطني.

وقال الشامسي: إن القانون رقم 5 لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات وتعديلاته يصب في مصلحة حماية المجتمع من استغلال مواقع التواصل والشبكات العنكبوتية في الترويج للفكر المتطرف والكراهية والعنصرية والاعتداء على خصوصية الآخرين والإساءة إليهم.

تشهير وتشكيك

وذكر محمد مخلوف، اختصاصي التربية الخاصة أن رسالة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم فيما يخص الفوضى والعبث في وسائل التواصل الاجتماعي جاءت في وقتها، عازياً ذلك إلى ما تشهده هذه الأيام من فوضى على وسائل التواصل الاجتماعي بهدف العبث بكل شيء دون قيود أو ضوابط، مروجة لحملات من التشهير والتشكيك بالشخصيات العامة، وتجعل النكات وسيلة للعبث بالقيم والمعتقدات، وتمتطي الحرية لتشويه منجزات الماضي والحاضر؛ لترسم مستقبلاً مليئاً بالإحباط لشباب تعدهم الأمم لبناء مستقبلها، واصفاً ما يحدث بأنه «حرب قذرة» أسلحتها الفتنة والكذب والتشكيك، وهدفها الهدم والتخريب.

توعية

ودعا مخلوف المؤسسات التربوية والتعليمية

■ منصور المنصوري

■ زايد الشامسي

■ علي الحمادي

■ عبدالله العبدولي

■ حسن مصطفى

واقترح مخلوف إنشاء وتفعيل النوادي الاجتماعية بمشاركة من أولياء الأمور والشخصيات العامة والرموز الناجحة في مختلف المجالات، وبإشراف من المؤسسات التعليمية والجامعات وفق برامج ذات أهداف تسعى إلى بناء فكر صحيح، وتنفيذ أنشطة علمية وثقافية وفنية ورياضية تكتشف المواهب وتنميها، لافتاً إلى ضرورة ألا تعمل هذه المؤسسات بمنأى عن وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال: يجب على المؤسسات التربوية والتعليمية تقديم التوعية والإرشاد فيما يخص كيفية التعامل مع الأبناء من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للحد من سلبياتها ومخاطرها، كذلك يجب تحديث آلية العمل بالأندية الرياضية لاستيعاب الكثير من الشباب في العديد من الأنشطة الرياضية مستخدمين وسائل الدعاية المتميزة والمحفزات الجاذبة لكل الفئات العمرية من الجنسين. ودعا إلى سن القوانين والتشريعات التي تضرب على أيادي المخربين والعابثين بوسائل التواصل الاجتماعي؛ حفاظاً على الأعراض وأمن الناس على خصوصياتهم.

ودعا المحامي والمستشار علي القواضي الحمادي، الجهات المسؤولة إلى تشكيل لجنة مختصة من الكوادر الوطنية القادرة على استكشاف ومتابعة مثل هذه الجرائم ومعرفة مصادرها وخلفيات أصحابها، لافتاً أيضاً إلى دور وسائل الإعلام في قضية التوعية من خطورة الجرائم الإلكترونية وحث أفراد المجتمع على ضرورة التبليغ عن أي خروقات قانونية من شأنها أن تزعزع أمن دولة الإمارات. وشدد على أن التصدي لهذه الظاهرة المشينة واجب وطني ويأتي ذلك بالتبليغ وعدم التفاعل مع أي نوع من الرسائل والإشاعات التي قد يتلقاها الفرد ويشاركها مع غيره دون أن يدرك الضرر اللاحق، فالمشاركة بإعادة نشر الإساءات جريمة يعاقب عليها القانون، داعياً إلى أخذ الحيطة والحذر لما قد يحمله هذا التصرف في طياته من إساءات ضمنية.

ظواهر سلبية

وقال المحامي والمستشار القانوني راشد عبد الله الحفيتي: إن الدولة كانت من أوائل الدول العربية التي انفتحت على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتابع: سادت في الفترة الأخيرة ظواهر سلبية تسببت في انفلات وفوضى على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة تويتر، الذي تحول إلى ساحة للشتائم والكراهية والإساءة إلى رموز أو استهداف الأشخاص، حيث يتعمد بعض المغردين تصفية حساباتهم الشخصية عبر منصات افتراضية الأمر الذي يستوجب وقفة صارمة.

واقترح المستشار القانوني أيهم المغربي فرض عقوبات جديدة على المتورطين أو المحكوم عليهم بقضايا إلكترونية لضبط عملية المحتوى ووسائل التواصل الاجتماعي من العبث، وأن تتواصل الجهات المختصة في الدولة مع إدارة المواقع مثل الفيسبوك وتويتر وإنستغرام وتوقيع اتفاقية قانونية معهم لحظر حساب الشخص المسيء أو المحكوم عليه بعقوبة جريمة إلكترونية وعدم إنشاء أي حسابات أخرى له لمدة محددة.

إيجابية

وقال عبدالله العبدولي أحد المؤثرين: إن ضبط العبث والفوضى في وسائل التواصل الاجتماعي لا يحتاج إلى سن قوانين وتشريعات جديدة فقط، بل يتطلب تطبيق ما تضمنه قانون مكافحة التميز والكراهية الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، إلى جانب توعية المجتمع بالقانون من خلال شرح بنوده وتسليط الضوء عليها إعلامياً لتصل إلى أكبر شريحة من الجمهور. وأوضح أن الدفاع عن الوطن يكون بالإيجابية، ومقارنة الحجة بالحجة، وليس باستخدام مصطلحات بذيئة أو الانحطاط في التعاطي مع الموضوعات، فطريقة الشتم التي يتبعها البعض تنظر على إنها إفلاس فكري وتعكس ثقافة الشخص، مشيراً إلى أن الإنسان الغيور على وطنه يجب أن يدافع عنه بالعقل والمنطق والحجج المتينة التي تضعف الطرف الآخر.

إلى التصدي لهذا الخطر الكبير الذي يستهدف عقول الأبناء من خلال: التوعية بإيجابيات وسلبيات وسائل التواصل الاجتماعي بتقديم المحاضرات الإرشادية والإذاعة الصباحية والدروس التعليمية مستعينين بنماذج وأمثلة توضح الآثار السلبية للاستخدام غير المقنن لهذه الوسائل، إضافة إلى حث الطلاب على المشاركة في الأنشطة والفعاليات والمسابقات بهدف استثمار طاقاتهم وأوقات فراغهم، مؤكداً أن التحديث المستمر للمناهج واستراتيجيات التدريس يعزز من الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.

معايير تنظيمية:

1. تحصين وعي الطلبة بالفكر النقدي والتحليلي
2. وضع قوانين وتشريعات تنظم المحتوى الرقمي
3. حظر حساب المسيء أو المحكوم عليه بعقوبة جريمة إلكترونية
4. التعديل على قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات
5. توعية أفراد المجتمع بمفهوم الاستخدام الآمن للإنترنت
6. رخصة للممارسة الإعلامية عبر «التواصل الاجتماعي»
7. ترسيخ المسؤولية المجتمعية لتعزيز الحس الوطني
8. تعزيز رقابة الأسرة على تصرفات الأبناء في العالم الافتراضي
9. مراقبة فعلية ودورية لمحتوى مواقع التواصل
10. الرقابة الذاتية عنصر رئيس في الاستخدام الآمن للإنترنت
11. التغريد من أجل الوطن ضمن إطار من المسؤولية يخضع للقوانين
12. التحديث المستمر للمناهج لتعزيز الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا
13. التبليغ عن العابثين وعدم التفاعل مع أي نوع من الشائعات
14. التعريف بالعقوبات التي تتخذها السلطات بحق العابثين والمسيئين
15. تكثيف الجرعات المعرفية للتحقق من مصادر المعلومات على الإنترنت

«التربية الإعلامية».. حصن الطلبة من مخاطر الشبكة العنكبوتية

دعوة إلى توعية الأبناء ضد كل ما يهدم بناء شخصياتهم

■ دبي - البيان

قال الخبير التربوي سعيد نوري، إن وجود مادة حول التربية الإعلامية في المدارس خطوة مهمة تسهم بفعالية في إنضاج الفكر التنويري لدى الطلبة حول الاستخدام الأمثل لوسائل التواصل الاجتماعي على اختلافها وكيفية تلقي المعلومة وتنقيحها والتأكد منها، وتسليحهم بما يضمن تحصينهم من مخاطر الشبكة العنكبوتية وكيفية الاستفادة من تدفق سيل المعلومات على الإنترنت والتحقق مما تتضمنه والتفرقة بين الإشاعات والأخبار المغلوطة وكيفية التعامل معها بوعي والتمييز بين الخطأ والصواب وتقبل الرأي والرأي الآخر.

وأضاف: وسائل التواصل الاجتماعي باتت ساحة لبث السموم وعليه فإن التركيز على الجيل الناشئ باعتباره الأكثر استخداماً لمواقع التواصل بات مهمة يجب أن تتصدى لها كل المؤسسات، كل حسب مجاله ودوره ومن خلال غرس إطار معرفي وقيمي لديهم ليكونوا قادرين على الكشف عن الرسائل المغلوطة التي تحملها بعض الأخبار المغلوطة والتدقيق فيما يتابعونه وتعريفهم بالضوابط القانونية، معولاً على تعاون البيت والمدرسة في شقي رفع مضمار الوعي والرقابة من خلال تنظيم حملات توعوية بآليات ومضامين نوعية لمحاربة خطر مواقع التواصل الاجتماعي الضارة التي تمارس - إذا جاز التعبير- تنمراً سياسياً وأخلاقياً واجتماعياً.

بناء الشخصية

وقالت هيام أبو مشعل، مستشارة نفسية وأسرية: لا بد من تحصين أبنائنا ضد كل ما يهدم بناء شخصيتهم والعمل على توعيتهم ضد أي معلومات خاطئة تثار على مواقع التواصل الاجتماعي قبل نقلها أو تداولها ويتم ذلك عبر التوعية والإرشاد لأبنائنا بكيفية التواصل الاجتماعي والاستفادة من الشبكات الاجتماعية في التواصل مع المحيط الخارجي بشكل إيجابي والتركيز على أهمية الاستخدام الصحيح للإنترنت ويتم ذلك من خلال أهمية التحدث مع الوالدين قبل الاستخدام لأي من شبكات التواصل الاجتماعي واختيار شبكات التواصل التي يجد فيها اهتماماته وتناسب عمره وكذلك الحرص على عدم تبادل أو مشاركة المعلومات الخاطئة.

وأضافت: لا بد من الحذر من تناقل وتبادل المعلومات مع الآخرين قبل التأكد منها فتربية الأبناء على الصدق والشفافية وحب الوطن والعمل على رفعته والتضحية من أجله وحتى لو بالكلمة قد تكون من أهم معايير بناء شخصية الأبناء والحفاظ عليهم والرقي بالمجتمع والوطن على ضرورة وضع أولويات حول كيفية حماية الأبناء من سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والدعوة إلى أهمية تضافر جهود المؤسسات التربوية والتعليمية ووضع آليات لتحديد احتياجات الأبناء من أجل الوصول للاستخدام الأمثل لشبكات التواصل الاجتماعي.